المنتدى الإسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/١١/٢ الموافق ٢٦ ربيع الأول ١٤٤٣هـ العدد ٥١٤ السنة التاسعة عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ما هو دور المنظمات اليمينية في تصنيف منظمات حقوقية فلسطينية بأنها «إرهابية»؟

صفحة (٢)

تقرير رسمي: الغالبية الساحقة من الوزارات والهيئات الإسرائيلية فشلت في تحضير خطط لمواجهة أزمة المناخ المتفاقمة!

صفحة (٤)

حكومة بينيت – لابيد: الاختبارات تزداد صعوبة. (أ ف ب)

مؤشرات لبدء خلافات في الائتلاف والحكومة الإسرائيلية تنجح في كسر احتكار «شهادات الحلال»!

كتب برهوم جرايسي:

تقف الحكومة الإسرائيلية، هذا الأسبوع، أمام الامتحان الأصعب منذ حصولها على الثقة في منتصف حزيران الماضي، حينما ستعرض على الهيئة العامة في الكنيست مشروع الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، للتصويت عليه بالقراءة النهائية. وبدا حتى مطلع الأسبوع، أن الائتلاف الذي يتركز على ٦١ نائبا من أصل ١٢٠ نائبا ما زال متماسكا، وقد ينجح في تمرير الميزانية. في المقابل، فإنه على الرغم من أن الائتلاف هش وضعيف نسبيا، إلا أنه نجح في تمرير قانون عجزت عنه حكومات سابقة، وهو ما سيكسر احتكار إصدار «شهادات الحلال»، لينهي جدلا قائما منذ سنوات طويلة.

وعلى الرغم من بعض التقارير الصحافية الإسرائيلية الصادرة في الأيام الأخيرة، والتي تدعي وجود خلافات من شأنها أن تهدد تمرير الموازنة العامة، ما يعني في حال الفشل، حل الكنيست والحكومة فورا، والتوجه لانتخابات برلمانية جديدة، فإن الائتلاف يبدو متماسكا أكثر، إذ أن الائتلاف منح كل واحد من الأطراف الثمانية، ما يرضيه في بعض مطالبه، ولو كان الأمر متعلقا بوعود على ورق، مثل مخططات متعددة السنوات لحكومة لا تعرف غدها، ولا مصيرها في المدى القريب ورغم أن في مثل هذه الوعود وتلبية الطلبات ما يتناقض مع سياسات مفترضة لأطراف أخرى في الائتلاف، مثل قرارات بناء آلاف البيوت الاستيطانية في مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.

وحينما نتحدث عن أغلبية ٦١ نائبا، من أصل ١٢٠ نائبا، فإن غيابا قسريا لأحد نواب الائتلاف قد يكون مصيريا لضمان الأغلبية للميزانية، بالذات في موجة الكورونا، ولهذا فإن أيام هذا الأسبوع في غاية الحساسية بالنسبة للائتلاف.

ولكن في اليوم التالي لتمرير الميزانية، وكما يبدو حسب عدة مؤشرات، فإن الخلافات الداخلية في الائتلاف، التي تهدد تماسكه، قد تنشب في وقت مبكر، رغم أن أطراف الائتلاف اتفقت في ما بينها على إبقاء كل القضايا الخلافية الى ما بعد مرور عام كامل على بدء عمل الحكومة من أجل التحاور حولها، بمعنى بعد حزيران العام المقبل.

وقد شهدنا في الأيام الأخيرة بعض التصريحات الخلافية، مثل الموقف من سن قانون يستهدف شخص بنيامين نتنياهو، ما سيمنعه من الترشح مستقبلا لرئاسة الحكومة، وهو القانون الذي يمنع متهما بالفساد من تكليفه بتشكيل حكومة. وكذا أيضا بالنسبة لاعتراضات من جانب ميرتس على قرارات ببناء آلاف البيوت الاستيطانية في الضفة.

ولكن في الأسبوع الماضي ظهر مشهد مخالف لما رأيناه في الأشهر الخمسة الماضية، إذ التحمت كتل اليمين الاستيطاني المعارضة مع كتل الائتلاف الحاكم، في المعارضة على مشروع قانون قدمته القائمة المشتركة يلزم إسرائيل الرسمية بالاعتراف بمجزرة كفر قاسم. غير أن ٦ نواب من الائتلاف الحاكم، ٤ من القائمة الموحدة و٢ من ميرتس صوتوا إلى جانب مشروع القانون، ما جعل وزير البناء والإسكان، زئيف إلكين، من كتلة «أمل جديد»، يهدّد بتصويت نواب الائتلاف مع مبادرات قوانين تطرحها كتل اليمين الاستيطاني المعارضة.

وليس واضحا إلى أي مدى ستصل هذه التهديدات، خاصة وأن أطراف الائتلاف الثمانية تعرف أنها تقف كلها على سجادة واحدة، وفي ما لو اهتزت، وتساقطت الحكومة، فإن كل أطرافها ستخرج خاسرة، حتى تلك التي ستعيدها الانتخابات للكنيست، ولربما بقوة أكبر، إلا أن مكانتها الحالية في الحكم لن تبقى على حالها، ولهذا فإن المصلحة المشتركة هي الحفاظ على تماسك الائتلاف، حتى تحقيق شيء أكبر على الأرض.

في المقابل، فإن كتل اليمين الاستيطاني المعارضة، كما يبدو، تعلمت درس معارضتها وإسقاطها لطلب الحكومة تمديد سريان القانون الذي يحرم العائلات الفلسطينية من لم الشمل، ما شجع نواب اليمين الاستيطاني في الحكومة على معارضة كل مبادرات المعارضة اليمينية، ولم يكونوا محرجين في التصويت ضد مشاريع قوانين يتفقون معها سياسيا.

«قرار تاريخي» بشأن كسر احتكار «شهادات الحلال»!

نجح الائتلاف الحكومي الهش في اتخاذ قرار بمستوى «قرار تاريخي» في السياسة الإسرائيلية سعت له حكومات عديدة، ومنها قوية، ولكنها فشلت أمام سطوة الأحزاب الدينية المتزمتة للحريديم، وحتى أحزاب من التيار الديني الصهيوني؛ إذ إنه مع إقرار الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل في الأيام القليلة المقبلة، سيتم إقرار قانون يكسر احتكار المؤسسة الدينية العليا لإصدار «شهادات الحلال» اليهودي، وأيضا يحاصر مؤسسات الحريديم المخوّلة هي أيضا بإصدار «شهادات حلال». وسيدخل القانون حيز التنفيذ ابتداء من مطلع العام ٢٠٢٣.

وهذه واحدة من القضايا الأشد سخونة في الجدل بين الجمهور العام وقادة المتدينين خاصة الحريديم، وتزداد القضية سخونة لأنها مرتبطة بشكل مباشر بالاقتصاد، إذ أن احتكار اصدار «شهادات الحلال» فرض قيودا شديدة، وبكلفة عالية، على المصالح والمرافق الاقتصادية التي تحتاج لهذه الشهادات، في حين أن عبء الكُلفة الأكبر يتدحرج تلقائيا على عاتق المستهلكين. على سبيل المثال فإن كلفة شروط الحلال اليهودي ترفع أسعار المواد الغذائية بالمعدل بنسبة ٢٥٪ مقارنة مع أسعارها في أسواق الدول المتطورة. وكسر الاحتكار لن يلغي فارق الأسعار هذا، إلا أنه قد يساهم في خفضه.

ولا تتوقف قيود الحاخامية على السوق الإسرائيلية، بل أيضا على الشركات في الخارج التي تنتج وتصدّر لإسرائيل. فالحاخامية العليا لا تعترف بـ«شهادات حلال» تصدرها مؤسسات دينية يهودية في دول العالم، حتى التي فيها طوائف دينية متزمتة، مثل الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، بل ترسل من طرفها رجال دين مؤهلين لإصدار شهادات كهذه على المنتوجات التي ستصل إلى إسرائيل.

وبحسب تقرير سابق، يقول مستوردون للحوم إن استيراد اللحوم من أميركا اللاتينية يستوجب إرسال ما بين ١٠ إلى ١٤ رجل دين يهوديا إلى كل مسلخ سيتم الاستيراد منه، وكلفة كل رجل دين كهذا تتراوح ما بين ٧ آلاف إلى ٨ آلاف دولار شهريا، بالإضافة إلى تكاليف أخرى، ما يعني كلفة شهرية تتجاوز ١٠٠ ألف دولار، من أجل استيراد ٥٠٠ طن من اللحوم المجمّدة.

وكما ذكر حاولت العديد من الحكومات التوصل إلى صيغة مع كتلتي الحريديم، ومع الحاخامية العليا الرسمية، إلا أن هذا لم ينجح، كما لم تنجح مبادرات أعضاء كنيست لطرح قوانين تصل إلى هدف كسر الاحتكار.

ومن أبرز أسس القانون الجديد: اعتبارا من الأول من كانون الثاني ٢٠٢٣ (مطلع العام)، سيتم فتح سوق «شهادات الحلال» في إسرائيل للمنافسة الكاملة، وستكون الهيئات الخاصة المرخّصة قادرة على منح «شهادة الحلال»، والتنافس في ما بينها ومع المجالس الدينية؛ وستكون الهيئات الخاصة قادرة على الاختيار بين معيارين للشريعة اليهودية، صارم ومتساهل، تحددهما الحاخامية الرئيسية، لكن الحاخامية لن تحتكر وضع المعايير، وستكون أي جمعية من ثلاثة حاخامات كبار، قادرة أيضا على تقديم معايير حلال بديلة.

كذلك ينص القانون على أنه لن تكون تعريفة إصدار الشهادات موحدة وإنما تنافسية؛ وليس فقط الإنتاج المحلي سيستفيد من المنافسة على إصدار «شهادات الحلال»، بل أيضا الواردات ستكون قادرة على اختيار الهيئات المحلية المرخص لها بإصدار الشهادات.

ويمنح القانون أيضا، حاخامات المدن صلاحية إصدار «شهادات حلال» وحتى للشركات التي ليست في منطقتهم البلدية، وهذا لغرض إحداث هزّة في قطاع الشهادات ولتسريع عملية إصدارها. أما بالنسبة لمراقبي الحلال، فسيكونون مطالبين بالحصول على تأهيل من الحاخامية الرئيسية، كما أن المجال سيكون مفتوحا أمام النساء للعمل كمراقبات حلال.

وسارع اتحاد المطاعم للترحيب بالمصادقة على مشروع القانون. وقال رئيس الاتحاد، شاي بيرمان، إن «الإصلاح هو بشرى سارة لكل أصحاب المطاعم والجمهور، وما من شك في أن الكثير من أصحاب المطاعم الذين ترددوا في الاتصال مع الحاخامية العليا، سيفحصون الآن إمكانية طلب شهادة حلال».

وتابع بيرمان: «منذ سنوات ونحن نصرخ بسبب إجبارنا على توظيف مراقبي حلال، ونتيجة معاناة ناجمة من عدم وجود تعليمات ثابتة وموحدة لإصدار شهادات الحلال، ومن الطلبات المفرطة التي يعرضها المراقبون». ورأى أنه في أعقاب هذه التعديلات القانونية فإن الجمهور سيحصل على منتوجات حلال أفضل.

وحسب تقديرات نشرتها الصحافة الاقتصادية، فإن الإنفاق الاقتصادي على طعام الحلال حاليا يقدّر بـ ٣ مليارات شيكل سنويا (٩٣٥ مليون دولار). ويتم دفع ٦٤٠ مليون شيكل من هذا المبلغ في مقابل «شهادات حلال» صادرة عن حاخامات محليين، إضافة إلى مبالغ كبيرة تُدفع لإصدار شهادات من مجلس الحاخامية التابع لطوائف المتدينين المتزمتين الحريديم. وبموجب التقديرات، فإن ما يدفعه كل مطعم على «شهادة الحلال» سنويا، يتراوح ما بين ألف إلى ١٠ آلاف شيكل. أما الفنادق فإن كل واحد منها مطلوب منه أن يدفع سنويا ٢٥٠ ألف شيكل (٧٨ ألف دولار) لمجلس الحاخامية في المدينة، ورسوما أعلى بكثير، وغير محددة، للمجلس التابع للحريديم. وأيضا وفق التقديرات، فإن ٧٥٪ من المصالح والمرافق الإسرائيلية بحوزتها شهادة من الحاخامية الرئيسية، وأخرى من مجلس الحريديم.

ويقول المحلل الاقتصادي في صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، ناتي طوكر، إنه من حيث المبدأ، فإن الأهمية الكبيرة للإصلاح في مجال «شهادات الحلال» لكسر احتكار الحاخامية الكبرى كامنة ليست في تحقيقه فقط، بل في الرسالة العامة التي ينقلها: فما كان قائما، لم يعد موجودا. والعلاقة الوثيقة للغاية بين الدين والدولة، والتي ولّدت عددا كبيرا من التشويهات وإهدار المال والفساد السياسي، آخذة في الانهيار.

ووفقاً لطوكر، فإن «الإصلاح نفسه، وهذا ما يجب الاعتراف به، لن يضر بشكل مباشر بمجتمع الحريديم المتشدد. على العكس من ذلك، فقد اعتمد الحريديم المتشددون حتى الآن فقط على هيئات الحلال الخاصة بهم، وقد تزدهر قوة هذه الهيئات الآن مع انفتاح السوق على المنافسة. ولكن هذا الإصلاح سيقوّض مركزا للسلطة السياسية والاقتصادية هو هيئة الحاخامية العليا، وهذا بالضبط ما أزعج ممثلي أحزاب الحريديم في الكنيست».

ويقول طوكر إن الإصلاحات في قانون «شهادات الحلال» تنضم إلى سلسلة إجراءات أخرى اتخذتها الحكومة الحالية، وعارضتها كتلتا الحريديم، وبضمن ذلك إلغاء مخصصات الحضانة للأسر التي معيلها لا يعمل وإنما يدرس في المعاهد الدينية، وخفض سن التجنيد الالزامي للحريديم إلى ٢١ عاما بدلا من ٢٤ عاما، وتحديد سقف أعلى لمن يتم إعفاؤهم من الخدمة العسكرية من شبان الحريديم.

لكن هذه الخطوات، كما يضيف طوكر، تبقى هامشية وغير مهمة نسبيا مقارنة بالمشكلات الأساسية الموجودة في العلاقة بين الحريديم والجمهور العام. والحكومة الحالية بالكاد تطرقت إلى قضايا مثل ميزانيات المدارس الدينية وجهاز تعليم الحريديم. على العكس من ذلك، فميزانية المعاهد الدينية بلغت حتى الآن في أساسها ٨٠٤ ملايين شيكل (٢٥١ مليون دولار)، وارتفعت في الأيام الأخيرة خلال المناقشات في اللجنة المالية البرلمانية إلى ١,١٧ مليار شيكل (٣٦٦ مليون دولار)، تقريبا مثل العام الماضي، إلا أنه للمرة الأولى، وخلافا للعام الماضي، ستدخل الإضافة في أساس الميزانية، لتكون ميزانية ثابتة، وقاعدة لأي زيادة مستقبلية.

ويقول طوكر: «كان إصلاح قطاع إصدار 'شهادات الحلال' غاية في حد ذاته، لكنه أيضا كان رمزا. وعليه أن يُنذر قادة الحريديم من خطوات أخرى، يتحفظون منها ويعترضون عليها». ويرى الكاتب أنه «على الرغم من تشكيل الائتلاف الحالي في إسرائيل حول هدف معارضة شخص بنيامين نتنياهو، إلا أن له أيضا قاسما مشتركا من القيم ضد الوضع القائم، الذي ساد حتى الآن في العلاقات بين الدولة والحريديم. وهذا ما نجح في توحيد نفتالي بينيت (يمينا) ويائير لابيد (يوجد مستقبل) وميراف ميخائيلي (حزب العمل) ونيتسان هوروفيتس (ميرتس)... إن الغضب الذي يتراكم تجاه بعض جمهور الحريديم، بسبب سوء السلوك، قد يتحول في النهاية إلى وضع سياسي طويل الأمد، ويمكن أن يجعل الصوت السياسي للحريديم معتدلا»!

كلمة في البداية

النساء في إسرائيل ومؤشرات جديدة بشأن اللامساواة والقطبية الجندرية

بقلم: أنطوان شلحت

دلّ آخر تقرير صادر عن «مجلس التعليم العالي» في إسرائيل في مناسبة افتتاح السنة الدراسية في الجامعات ومعاهد التعليم العالي وكلياته على أنه بالرغم من أن نسبة النساء في الدراسة الأكاديمية على درجاتها كافة تبلغ أكثر من نصف مجموع الطلبة الجامعيين (نحو ٦٠ بالمئة)، فإن ما توصف بأنها «قطبية جندرية» وخصوصاً في اختيار المواضيع والمهن الدراسية لم تتزحزح من الوضع الدائم الذي هي عليه منذ عدة أعوام. وهذا الوضع يقف في طليعة العوامل التي تتسبّب بتفاقم اللامساواة في سوق العمل نظراً إلى أن الطالبات، في أغلبيتهن، ما زلن يختَزنَ دراسة مواضيع ومهن تتميز، منذ البداية، بالرواتب المتدنية نسبياً، مقارنة بالرواتب التي كان بإمكانهن الحصول عليها في قطاعات عمل أخرى كقطاع الهايتك مثلاً، حيث إن متوسط الأجور في هذا القطاع يعادل ضعفي متوسط الأجور في الاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام.

ووفقاً للتقرير، تصل نسبة النساء الإسرائيليات من بين طلبة الدرجة الجامعية الأولى إلى نحو ٥٨ بالمئة، ولكن نسبتهن في دراسة مجالات الهندسة على اختلاف تخصصاتها والفيزياء والرياضيات وعلوم الحاسوب تتراوح بين ٣٠ و٤٠ بالمئة فقط، في حين أن نسبتهن في دراسة مجالات التربية والتعليم والمهن الطبيّة المساعدة مثل التمريض تصل إلى نحو ٨٠ بالمئة، كما أن نسبتهن في دراسة مجالات العلوم الاجتماعية والبيولوجيا تصل إلى نحو ٧٠ بالمئة. ولعل النسبة المتساوية الوحيدة بين الذكور والإناث هي في دراسة مجالات الحقوق والطب والزراعة.

وفيما يخص طلبة الدرجة الجامعية الثانية، تصل نسبة النساء الإسرائيليات إلى نحو ٦٣ بالمئة، ولكن نسبتهن في دراسة مجالات الهندسة على اختلاف تخصصاتها والفيزياء والرياضيات وعلوم الحاسوب تتراوح بين ٢٥ و٣٠ بالمئة، في حين أن نسبتهن في دراسة مجالات التربية والتعليم والمهن الطبيّة المساعدة مثل التمريض تصل إلى نحو ٨٥ بالمئة.

وتصل نسبة النساء الإسرائيليات في صفوف طلبة الدرجة الجامعية الثالثة إلى نحو ٥٤ بالمئة، ولكن نسبتهن في دراسة العلوم الدقيقة ضئيلة جداً (أقل من الثلث)، في حين أن نسبتهن في دراسة مجالات التربية والتعليم والمهن الطبيّة المساعدة مثل التمريض والعلوم الاجتماعية تصل إلى أكثر من الثلثين.

بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة النساء اللاتي يدرسن في كليات أعلى من نسبة النساء اللاتي يدرسن في الجامعات. ونسبة النساء الإسرائيليات في الكليات تظل مرتفعة حتى في حال استثناء الكليات المتخصصة في تدريس التربية والتعليم. وتصل نسبة النساء الإسرائيليات اللاتي يدرسن المهن الطبية المساعدة في الكليات إلى ٩١ بالمئة، بينما تصل نسبتهن في كليات التربية والتعليم إلى ٩٣ بالمئة.

ويشير التقرير إلى ارتفاع عد النساء العضوات في سلك التدريس الجامعي الرفيع في مؤسسات التعليم العالي غير أنه في الوقت عينه تنخفض نسبتهن في المراتب العليا لهذا السلك، فبينما تشكل النساء نصف أعضاء سلك التدريس من ذوي رتبة محاضر في الجامعات والكليات فهنّ يشكلن أقل من خُمس سلك التدريس من ذوي لقب بروفيسور.

ينضاف هذا التقرير إلى كمّ يصعب حصره من التقارير التي تتناول بصورة دورية معطيات مستجدة تتعلق بمؤشرات تُبيّن حالتي اللامساواة والقطبية الجندريّة في إسرائيل، ونتوقف عندها بين الفينة والأخرى. وتبرز من بين هذا التقارير تلك التي تصدر عن وزارة المالية وكان آخرها قبل فترة وجيزة وتطرّق من بين ما تطرّق إليه من أمور إلى موضوع انخفاض عدد النساء العاملات في قطاع الهايتك الإسرائيلي. وعزا التقرير ذلك إلى سبب مركزي هو العدد المتدني من النساء اللاتي يخترن دراسة المواضيع العلمية ذات العلاقة والأهمية الضرورية للانخراط في الصناعات المتقدمة عموماً، والهايتك خصوصاً، وفي مقدمتها بالطبع: علوم الحاسوب والرياضيات والهندسة والفيزياء. وأكثر ما شدّد التقرير عليه أن الفجوات، بين الرجال والنساء، تبدأ بالتكوّن في مرحلة الدراسة الثانوية لكنها تتعمق وتتفاقم حدتها في أطر التعليم العالي المختلفة، من جامعات ومعاهد عليا وكليات أكاديمية. وبناء على ذلك تكون النتيجة المباشرة استمرار حالة اللامساواة في حين أن النتيجة الأبعد مدًى هي موضعة المرأة، بصورة مسبقة البرمجة، في موقع ثانوي إن لم يكن في هامش المجتمع.

كما تنهي وزارة المالية تقريرها هذا بالتشديد على أنه بالرغم من الزيادة الواضحة والكبيرة نسبياً، التي حصلت في نسب مشاركة النساء في قوة العمل وسوق العمل خلال العقود الثلاثة الأخيرة على نحو خاص، فإنه لا تزال ثمة فجوات عميقة وفوارق كبيرة في الأجور ما بين النساء والرجال، في مختلف القطاعات والفروع الاقتصادية في إسرائيل. وقد بلغ متوسط الفرق بين أجور الرجال وأجور النساء نحو ٣٧٠٠ شيكل بالمعدل!

لا شكّ في أن مثل هذه التقارير تثبت من باب أوليّ مبلغ ترسخ التقسيمة الطبقية المتسقة إلى درجة كبيرة مع القطبيّة الجندرية، فضلاً عن أنها تنطوي على ما ينسف الرواية الإسرائيلية الذاهبة إلى أن دولة الصهيونيّة محت هذه القطبيّة ووحّدت الجميع في مسار تقدّم مُوحّد.

وقفة تضامنية أمام مقر مؤسسة الحق برام الله يوم ٢٧ تشرين الأول الماضي. (أ.ف.ب)

ما هو دور المنظمات اليمينية في تصنيف منظمات حقوقية فلسطينية بأنها «إرهابية»؟

كتب عصمت منصور:

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس، في الثاني والعشرين من تشرين الأول ٢٠٢١، عن ست منظمات مجتمع مدني فلسطينية هي: مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، ومؤسسة الحق؛ وفرع الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال- فلسطين؛ واتحاد لجان العمل الزراعي؛ ومركز بيسان للبحوث والانماء؛ واتحاد لجان المرأة الفلسطينية، والتي تعمل جميعها في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن حقوق الأسرى والتنمية، بأنها منظمات «إرهابية»، في خطوة وصفها غانتس بأنها تأتي بهدف «محاربة الإرهاب»، الذي سيواصل هو، أي غانتس، ومنظومة الأمن ملاحقته «وتوجيه ضربات له في كل مكان وبشكل متواصل»، وفق بيان صادر عن وزارة الدفاع التي يقودها، والذي ناشد فيه دول العالم «أن تساهم وتتعاون معه» في الحرب التي يخوضها ضد «الإرهاب»، مشددا على أن هذه المنظمات تشكل «غطاء للجبهة الشعبية»، وتعمل على تمويل أنشطة تابعة لها، وأن جزءا من هذه الأموال «الذي تتبرع به دول أوروبية» يذهب لتمويل عائلات أسرى وشهداء ونشاطات «إرهابية» تابعة للجبهة الشعبية.

أثار إعلان غانتس المفاجئ وغير المسبوق هذا، ردود أفعال رافضة للقرار، أو مطالبة بتقديم مسوغ حقيقي لتبريره، من داخل الحكومة الإسرائيلية، ومن الحليف الأكبر والأهم لإسرائيل في العالم (الولايات المتحدة)، فضلا عن دول في الاتحاد الأوروبي وممثليه في مؤسسات الاتحاد، إلى جانب منظمات إسرائيلية ودولية وإقليمية.

من داخل الحكومة الإسرائيلية، اعتبرت وزيرة المواصلات ورئيسة حزب العمل ميراف ميخائيلي في خطاب لها أمام كتلتها البرلمانية «أن القرار والطريقة التي أعلن عنه فيها سينجم عنه ضرر كبير» وأن خطوات من هذا النوع «يجب أن يتم التحضير لها جيدا».

تحدثت ميخائيلي على وقع الانتقاد الأميركي لإعلان غانتس، والذي عبر عنه الناطق باسم الخارجية الأميركية ند برايس، نافيا أن تكون بلاده قد اطلعت على الإعلان قبل صدوره، أو تلقت أية مواد تسوغه بشكل مسبق، مطالبا بتزويد بلاده بالمعلومات التي استند إليها هذا الاعلان، وفق التصريحات التي نشرها موقع «واينت» في ٢٢ تشرين الأول.

أما وزيرة شؤون البيئة عن حزب ميرتس، تمار زاندبرغ، فاعتبرت هي الأخرى في مقابلة مع القناة ١١ في ٢٣ تشرين الأول أن القرار «خطير ويحتاج إلى تقديم إيضاحات» معتبرة أن ثلاثاً من بين المنظمات التي أعلن غانتس عنها بأنها إرهابية «هي منظمات حقوق إنسان عريقة وذات سمعة عالمية»، وهي انتقادات أكد عليها وزير الصحة وزعيم حزب ميرتس نيسان هوروفيتس في مقابلة مع القناة ١٣ بتاريخ ٢٣ تشرين الأول اعتبر فيها أن هذا القرار «إشكالي وستكون له تداعيات على وضع حقوق الإنسان والديمقراطية»، كون هذه المنظمات تعتبر منظمات مجتمع مدني، وهو ما عاد وشدد عليه في تغريده أطلقها على موقعه على «تويتر» وطالب فيها «بتوخي الحذر الشديد قبل الاقتراب من منظمات مدنية وربطها بالحرب على الإرهاب» مطالبا وزير الدفاع أن يعرض المعطيات التي استند إليها هذا القرار، وهو ما تماهى معه السفير الإسرائيلي السابق إيلان باروخ في مدونة نشرها في ٢٧ تشرين الأول وختمها بأن «الإعلان عن هذه المنظمات المدنية يأتي في وقت لا تملك فيه المنظومة الأمنية الأدلة الكافية لمحاكمتهم، ويعد مخاطرة خطيرة» تحديدا حيال امتحان صدقية إسرائيل (ومنظومتها الأمنية) أمام حلفائها في العالم.

علاقة ظرفية بدون أدلة

القاسم المشترك بين كل التصريحات والبيانات التي صدرت عن جهات سواء كانت رسمية أو منظمات حقوقية ومدنية إسرائيلية، وما تزامن معها من تصريحات للناطق باسم الخارجية الأميركية والاتحاد الاوروبي والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والدول، هو عدم وجود مسوغ قانوني حقيقي ومعلومات مثبتة تدين هذه المنظمات بالتورط في أعمال عنيفة مناهضة للاحتلال، أو أن جزءا من الأموال التي تلقتها من الجهات الممولة لنشاطاتها ذهب بشكل مباشر أو غير مباشر لتمويل نشاطات خارجة عن الإطار الذي خصصت له وضمن إشراف ورقابة الدول الممولة لها.

إلى جانب الرفض المبدئي للقرار، واعتباره «هجوما على المدافعين عن حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وتكوين الجمعيات»، وفق ما نشرته صحيفة «هآرتس» في ٢٦ تشرين الأول، اعتبرت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت أن القرار» غير مثبت» وأنها لم تتلق أية «أدلة أو معلومات تؤكده»، وهو ما ذهبت إليه السويد عبر وزارة خارجيتها التي نفت أن تكون «قد تلقت معلومات مسبقة حول الإعلان»، وأكدت أنه لم «يثبت أن تبرعاتها تم إساءة استخدامها من قبل هذه المنظمات» بالإضافة إلى أن الادعاءات الإسرائيلية «قديمة وتم فحصها في السابق ولم يتم إثباتها».

وأطلقت بعثة الأمم المتحدة في فلسطين تغريدة على صفحتها الرسمية طالبت فيها بمسوغ يوضح خلفيات الإعلان عن هذه المنظمات بأنها إرهابية، وهو ما طالب به ممثل الاتحاد الأوروبي إيمون غيلمور الذي تم إيفاده من بروكسل للاجتماع مع ممثلين عن المنظمات المدنية الفلسطينية، حيث أعلن وفق ما نشره موقع «واينت» في ٢٦ تشرين الأول، أن الاتحاد الاوروبي سيواصل العمل مع هذه المنظمات، مشددا على أن التهم الموجهة لها «قديمة ولم يتم إثباتها».

إن تقاطع هذه التصريحات والبيانات بدءا من أطراف داخل الحكومة وانتهاء بحليفة إسرائيل الكبرى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والمنظمات الدولية ذات الصدقية العالية، وتحديدا في الجزئية المتعلقة بانتفاء المسوغ القانوني، أو بوجود إثباتات قاطعة تربط هذه المنظمات بالجبهة الشعبية والنضال الفلسطيني تحت الاحتلال، والذي ترى فيه إسرائيل عملا «غير مشروع ونوعا من الإرهاب»، يثير الكثير من علامات السؤال حول الآلية والمنهجية التي اعتمدتها إسرائيل في جمع المعلومات عن هذه المنظمات.

تقف خلف هذا القرار «الإشكالي» جملة من الاعتبارات السياسية والداخلية الإسرائيلية، كما أنه يسلط الضوء على الدور المتعاظم لمؤسسات المجتمع المدني اليمينية، والمنهجية التي تتبعها، والتي تستند فيها إلى علاقات ظرفية وعوامل هامشية وشخصية ومعلومات جزئية وانتقائية، بهدف إعداد ملفات ضد منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وتحجيم دورها خاصة على الساحة الدولية وفضح الانتهاكات التي يمارسها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين.

دور متعاظم لليمين بغطاء منظمات مدنية!

يربط الناشط أمير مخول، والذي شغل في السابق موقع مدير منظمة اتحاد الجمعيات الأهلية العربية في حيفا، في مقالة نشرها في عدة مواقع بعنوان «الإرهاب في إدراج المنظمات الحقوقية الفلسطينية ضمن قوائم الإرهاب»، بين استحداث وزارة الشؤون الاستراتيجية في العام ٢٠٠١ وشبكة المنظمات اليمينية التي انبثقت عنها أو تدور في فلكها، وما بين قرار الوزير غانتس اعتبار المنظمات الفلسطينية الست منظمات «إرهابية». ويرى أن «الوزارة تقوم بتنسيق كل الحملات الصهيونية الرسمية وغير الرسمية، على أساس تكامُل الأدوار وخدمة أهداف الوزارة. وكان مرصد المنظمات غير الحكومية (NGO Monitor)، ولا يزال من أبرز هذه الحملات المعتمدة رسمياً، والذي يراقب كل ما يصدر عن المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، والمنظمات العالمية، وكذلك المنظمات الإسرائيلية لحقوق الإنسان. كما يراقب تصريحات مسؤوليها ومصادر تمويلها ويبني الحملات للقضاء على التمويل».

كما أن إسرائيل استحدثت منظومة أطلقت عليها اسم «كيلَع شلومو» (مقلاع سليمان)، والمعروفة أيضاً باسم «مشروع كونسيرت»، وسبق أن نشر تقرير مفصل عنها في «المشهد الإسرائيلي»، وقد أقرتها الحكومة العام ٢٠١٧، وخصصت لها ميزانية تصل إلى أكثر من ربع مليار شيكل (٨٠ مليون دولار)، وهي ذراع متقدمة لوزارة الشؤون الاستراتيجية، و«شركة للصالح العام»، وبملكية خاصة أقيمت من أجل تنفيذ جزء من الأنشطة المتصلة بظاهرة نزع الشرعية عن إسرائيل والمقاطعة، وذلك بالتنسيق مع الوزارات ذات الشأن في العام ٢٠١٨، وهو ما يرى مخول أنه قدم المسوّغ لدى غانتس لإعلاناته الستة المتزامنة.

ومنظمة (NGO Monitor) التي تعتبر الذراع الأبرز لدى وزارة الشؤون الاستراتيجية، وذات التركيب اليميني، هي المنظمة الأكثر حضوراً في هذا السياق، حيث يظهر اسمها تلميحا أو بشكل موارب في كل ما له علاقة بالحرب على منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، وقد ورد اسمها ودورها في هذا القرار لدى المراسل العسكري السابق في القناة الأولى، والمحلل السياسي والعسكري وأحد كتاب الأعمدة البارزين في صحيفة «معاريف»، ران إدليست، في مقال نشره على موقع الصحيفة في ٢٧ تشرين الأول، وتحدث فيه عن الأضرار الوخيمة لهذا الإعلان على «الحرب على الإرهاب» وأن من الدوافع التي قادت إلى اتخاذه ضغط «جماعات مدنية خريجة وحدات قتالية تابعة للصهيونية الدينية مثل (NGO Monitor)».

موقع «سيحاه مكوميت» (محادثة محلية) اليساري، وفي سياق تغطيته للإعلان وطبيعة المنظمات التي تم الإعلان عنها بأنها «إرهابية»، تطرق إلى الملاحقة التي كانت تتعرض لها هذه المنظمات ومحاولات قطع التمويل عنها من قبل (NGO Monitor). وذكر الموقع في تقريره الذي نشره يوم ٢٥ تشرين الأول بعنوان «ملاحقة سياسية وكم أفواه»، أن الاتهامات ضد منظمة «الحق» مصدرها «طرف آخر هو وزارة الشؤون الاستراتيجية» التي وضعت لنفسها هدفا استراتيجيا هو «اعتبار المنظمات المدنية الفلسطينية إرهابية» وسبق أن «ذكرت المنظمات الست بالاسم في تقاريرها»، وتحدثت فيها عن «إرهابيين ببدلات أنيقة» وهي أوصاف «تكرر ادعاءات (NGO Monitor) وكأن هناك علاقة شخصية، سابقة أو حالية، بين العاملين في هذه المنظمات وما بين الجبهة الشعبية».

وليس من باب الصدفة أن يتكرر اسم منظمة NGO Monitor في كل ما له علاقة بالمنظمات الأهلية الفلسطينية، والحرب التي تشن عليها، إذ تكفي إطلالة سريعة على موقعها الرسمي لتكشف عن حجم النشاط الهائل والمكثف الذي تمارسه في هذا المضمار، ومئات التقارير التي تعدها وتنشرها في العالم وتوزعها على البرلمانات والبعثات الدبلوماسية، حول مصادر تمويل المنظمات الأهلية الفلسطينية وعلاقتها ظاهريا بـ«الإرهاب».

تعرف المنظمة التي تأسست في العام ٢٠٠٧ نفسها على صفحتها الرسمية بأنها «مركز أبحاث يقدم التقارير والدراسات حول المنظمات غير الحكومية لصناع القرار في العالم» بهدف «وضع حد للمنظمات التي تصنف نفسها على أنها غير حكومية (الفلسطينية والإسرائيلية) وتستغل القيم العالمية وشعارات حقوق الإنسان من أجل خدمة أهداف سياسية وأيديولوجية».

إن هذا التعريف بحد ذاته ينطوي على نية معلنة للملاحقة السياسية والحكم ضمنا أن النشاط «السياسي والأيديولوجي» يندرج ضمن العمل «الإرهابي» خاصة عندما يتعلق الأمر بملاحقة إسرائيل دوليا وفضح جرائمها، والدعوة لمقاطعتها، وهي مهمة تتقاطع مع أهداف وزارة الشؤون الاستراتيجية وتكملها.

ما يعزز هذه العلاقة التكاملية بين NGO Monitor والأذرع الحكومية الأمنية والسياسية وأحزاب اليمين، هو التمويل والشخصيات التي تتولى إدارتها.

حول التمويل فإن هناك الكثير من الغموض حول مصادر تمويل المنظمة، والذي يتدفق عليها بسخاء من قبل منظمات وجهات سياسية يمينية في مختلف أنحاء العالم، حيث كشف تحقيق نشرته صحيفة «هآرتس» في العام ٢٠١٠ أن ٢٣٪من تمويل المنظمة مجهول المصدر وسري تماما بينما ٧٢,٥٪من تمويلها غير مكشوف بشكل واضح وهو ما يجعل ٩٥,٥٪ من مجمل التمويل الذي تتلقاه غير مصرح به ولا هو مكشوف بشكل كاف.

أما فيما يخص الشخصيات التي أسست المنظمة وتديرها، فإن أبرزها البروفسور جيرالد شتاينبرغ Gerald M. Steinberg الذي يعمل محاضراً في جامعة بار إيلان ويترأس مركز أبحاث المنظمات غير الحكومية الذي يدير موقع NGO Monitor والأهم من ذلك أنه مستشار للحكومة الإسرائيلية، وعضو في لجنة التوجيه الخاصة بمحاربة اللاسامية.

إن كل ما تقدّم يتيح لنا إمكان الافتراض بأن بصمات منظمات اليمين غير الحكومية واللوبي الذي يتحالف معها واضحة في قرار إعلان المنظمات الحقوقية الفلسطينية منظمات «إرهابية»، وهو قرار ربما يهدد بتفجير تناقضات ليس بين الحكومة الإسرائيلية وحلفائها في العالم فقط، بل أيضاً داخل الائتلاف الحكومي نفسه، والذي تعتبره المعارضة اليمينية «خطرا وولد بالخطيئة وعبر الخداع»!

صدر عن
المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»
معنى إسرائيل
يعقوب م. رابكِنْ
ترجمة وتقديم:
حسن خضر

«مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية ٢٠٢١»: غالبية الإسرائيليين تعارض مساعدة السلطة الفلسطينية على تجاوز الأزمة السياسية والاقتصادية!

كتب سليم سلامة:

تحتل القضية الفلسطينية مرتبة متدنية جداً في سلم أولويات الجمهور الإسرائيلي واهتماماته، كما ترى الأغلبية من بينه «ضرورة» إضعاف قيادة الشعب الفلسطيني ومؤسساته، وإذا ما أبدى بعض الاهتمام بهذه القضية فهو اهتمام من منظور وضع إسرائيل الدولي وما يمكن أن تجنيه من ثمار وفوائد من أية خطوة تخطوها في اتجاه التوصل إلى تسوية سياسية، سلمية، للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني. ويعكس هذا الرأي تراجعاً كبيراً، واضحاً تماماً، في موقف الجمهور الإسرائيلي عموماً من النزاع مع الشعب الفلسطيني، أوضاع الشعب الفلسطيني الحياتية وآفاق حل هذا النزاع سلمياً، عما كان عليه هذا الموقف في سنوات قريبة خلت.

هذه هي إحدى أبرز النتائج التي انعكست في «مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١»، الذي نشره معهد «مِتـْقيم» (مسارات)، المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، في بداية الأسبوع الأخير. و«مؤشر السياسة الخارجية الإسرائيلية» هذا هو استطلاع يُجريه هذا المعهد للسنة التاسعة على التوالي بواسطة «معهد رافي سميث لاستطلاعات الرأي العام» وبالتعاون مع «صندوق فريدريش إيبرت». وقد أجري الاستطلاع هذا العام خلال شهر أيلول الأخير وشملت العينة ٧٠٠ شخص من المواطنين البالغين في إسرائيل (سن ١٨ عاما وما فوق)، نصفهم من الرجال والنصف الآخر من النساء، ١٥ بالمئة منهم من العرب و٨٥ بالمئة من اليهود، ١٦ بالمئة منهم من المهاجرين من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

يعرض التقرير الكامل النتائج التفصيلية التي خلص إليها الاستطلاع هذا العام موزعة على أربعة مجالات رئيسية هي: منظومة السياسة الخارجية الإسرائيلية؛ علاقات إسرائيل الخارجية؛ إسرائيل والبيئة المحيطة بها؛ وإسرائيل والفلسطينيون. كما شمل الاستطلاع هذا العام أسئلة في مواضيع أخرى هي: أزمة المناخ بوصفها قضية سياسية خارجية؛ تأثيرات اتفاقيات التطبيع مع بعض الدول العربية («اتفاقيات أبراهام») بمرور عام على إبرامها وفرص توظيفها واستخدامها رافعةً للدفع نحو تحقيق تسوية سلمية بين إسرائيل والشعب الفلسطيني؛ سياسة تصدير المنظومات التكنولوجية الإسرائيلية المتقدمة إلى أنظمة استبدادية قمعية؛ والتعاون الدولي في محاربة جائحة كورونا.

التقدم نحو التسوية مرهون بالمكافآت!

في مجال العلاقة بين إسرائيل والشعب الفلسطيني، خلص الاستطلاع إلى النتائج التالية: إذا ما عُرضت على إسرائيل حزمة دولية من المحفزات الإيجابية للتقدم نحو السلام مع الشعب الفلسطيني، فمن الممكن أن يعزز ذلك، بشكل كبير أو كبير جداً، تأييد نحو ٤٠ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي للتوصل إلى تسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني؛ بينما لن تعزز سلة المحفزات تلك تأييد ٣٨ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي لتسوية كهذه سوى «بدرجة قليلة أو قليلة جداً»، فيما يعلن ٢٢ بالمئة أنهم لن يؤيدوا التقدم نحو تسوية كهذه في أي حال من الأحوال. معنى هذا أن تأييد الجمهور الإسرائيلي، في أغلبيته الساحقة، للتقدم نحو تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني مرهون بالمكافآت التي يمكن أن تحصل عليها إسرائيل من المجتمع الدولي لقاء ذلك.

بحسب نتائج الاستطلاع، تعارض أغلبية الجمهور الإسرائيلي (٥١ بالمئة) اتخاذ إسرائيل إجراءات عملية من شأنها تخفيف حدة الأزمة السياسية والاقتصادية في المناطق الفلسطينية. ٣٨ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي يعارضون تدخل إسرائيل، بأي شكل من الأشكال، في الأزمة السياسية والاقتصادية التي تعصف بالسلطة الفلسطينية، بينما يرى ٢٨ بالمئة فقط أنه يتوجب على دولة إسرائيل العمل من أجل تقوية السلطة الفلسطينية وتعزيز مكانتها، مقابل ١٣ بالمئة يعتقدون بأن مكانة إسرائيل ومصلحتها تحتمان عليها «العمل من أجل إضعاف السلطة الفلسطينية». وبينما يرى ٥٣ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن على إسرائيل «الاستعانة» بالدول العربية التي جرى تطبيع العلاقات معها (الدول الخليجية، بصورة أساسية) للدفع نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين، قال ٢٨ بالمئة منهم إنهم يرفضون ذلك ويعارضونه، لأن «السلام مع الفلسطينيين ليس في سلم أولوياتنا».

وتبين نتائج الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي منقسم على نفسه بشأن الاستراتيجية السياسية التي يتعين على إسرائيل تبنيها وتنفيذها حيال قطاع غزة، إذ يرى ٩ بالمئة أن عليها «الاستمرار في ما هي عليه الآن وتكريس الوضع القائم حالياً»، بينما يرى ٣١ بالمئة أن على إسرائيل «العمل من أجل استعادة سيطرتها على قطاع غزة»، مقابل ٢٢ بالمئة يرون أنه ينبغي على إسرائيل العمل على تجنيد المجتمع الدولي في المجهود الرامي إلى ترميم الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. ويرى ١٣ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي أنه يتعين على إسرائيل «إجراء مفاوضات مباشرة مع حركة حماس من أجل تحقيق تسوية طويلة الأمد في قطاع غزة».

أما بشأن اللقاءات بين مسؤولين حكوميين إسرائيليين ومسؤولين في السلطة الفلسطينية، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن ٣٢ بالمئة من الجمهور الإسرائيلي يعتبرون هذه اللقاءات «خطوة إيجابية من شأنها أن تسهم في تحسين العلاقات بين الجانبين»، فيما يعتبر ٣٠ بالمئة أنها «مجرد إجراءات رمزية لا تقدم ولا تؤخر ولا تؤثر، قط» على العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين، مقابل ١٧ بالمئة يرون أنها «خطوات سلبية تضر بالمصالح الإسرائيلية».

للمقارنة، فقط، يكفي أن نشير مثلاً إلى بعض ما حملته نتائج هذا المؤشر للعام ٢٠١٦ والتي أظهرت أن أقلية ضئيلة من بين المواطنين الإسرائيليين كانت تعتقد بأن «مكانة إسرائيل في العالم جيّدة» بينما رأت أغلبية منه أن تحسين هذه المكانة «مرهون بالتقدم في عملية السلام»؛ كما اعتقدت الغالبية بأن «الشعب الإسرائيلي يطمح إلى تطبيع العلاقات مع الفلسطينيين»، لكن «ليس هنالك شريك فلسطيني يرغب في تحقيق سلام إقليمي مع إسرائيل»! ومع ذلك، رأت غالبية المواطنين أنه «لن يكون هناك شريك أفضل من محمود عباس، كما لن يكون شريك أسوأ منه»! لأن «الذين سيخلفون عبّاس سيقومون بنسف كل محاولة للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل»! وعلى ذلك، كانت غالبية المواطنين الإسرائيليين تعتقد بأن «على إسرائيل تقديم مبادرة سياسية خاصة بها خلال الأشهر المقبلة» من أجل تشجيع التوصل إلى حل للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.

تراجع التقدير لأداء الحكومة في السياسة الخارجية

في مجال «منظومة السياسة الخارجية الإسرائيلية»، يمنح الجمهور الإسرائيلي الحكومة الإسرائيلية - بحسب نتائج الاستطلاع - تقديراً بدرجة ٥,٢٩ فقط من أصل ١٠ على أدائها في مجال السياسة الخارجية، فيما لا يعتبره سوى ٢٤ بالمئة فقط من المشاركين في الاستطلاع «أداء جيداً»؛ وهو ما يعكس تراجعاً حاداً عما كان عليه الحال في العام الماضي، ٢٠٢٠، إذ كان تقدير الحكومة في هذا المجال بدرجة ٦,٥، ما يعني قطع منحى الارتفاع المتواصل منذ العام ٢٠١٦ في مدى الرضى الجماهيري عن أداء الحكومة في مجال السياسة الخارجية.

أما وزارة الخارجية الإسرائيلية فتحظى بتقييم أدنى حتى من تقييم أداء الحكومة ككل، إذ يمنحها الجمهور - وفق نتائج الاستطلاع - تقديراً بدرجة ٥,٢٣ من أصل ١٠، فيما لا يعتبر أداء الوزارة «جيداً» سوى نحو ١ بالمئة فقط من المشاركين في الاستطلاع. وتعكس هذه النتيجة تراجعاً واضحاً عما كان عليه التقييم في العام المنصرم، ٢٠٢٠، إذ حصلت وزارة الخارجية على تقدير بدرجة ٥,٦٩، وهو ما يعني قطع منحى الارتفاع المتواصل منذ العام ٢٠١٦ في مدى الرضى الجماهيري عن أداء وزارة الخارجية.

في التقييم الشخصي لأداء وزير الخارجية الحالي، يائير لبيد، تبين نتائج الاستطلاع أنه لا يحظى بتقدير كبير إطلاقاً، إذ بلغت درجة تقييم أدائه ٤,٨٨ فقط من أصل ١٠، فيما عبر ٢٤ بالمئة فقط من المشاركين في الاستطلاع عن رضاهم عن أدائه، مقابل ٣٦ بالمئة قالوا إنهم «غير راضين، بتاتاً».

تعارض أغلبية كبيرة من الجمهور الإسرائيلي (٥٩ بالمئة) - حسبما بينت نتائج الاستطلاع - اشتراك أي عضو كنيست عربي في عضوية «لجنة الشؤون الأمنية والخارجية» البرلمانية، بينما تؤيد ذلك أقلية قوامها ٢٣ بالمئة فقط، فيما قال ١٨ بالمئة إنه «لا رأي لهم في هذا الشأن». وقال ٣٣ بالمئة إن على «وزارة التعاون الإقليمي» (التي يتولاها في الحكومة الإسرائيلية الحالية وزير عربي هو عيساوي فريج، من حزب ميرتس) أن تركز عملها في تعزيز وتوسيع العلاقات مع الدول العربية، بينما قال ٢٣ بالمئة إن المهمة الأساس أمام هذه الوزارة تتمثل في «دمج مواطني إسرائيل العرب في شبكة العلاقات الإقليمية التي تقيمها إسرائيل»، مقابل ٢١ بالمئة قالوا إن مهمتها الأساس هي «عملية التطبيع لدفع التعاون الاقتصادي مع الفلسطينيين»، ١٥ بالمئة قالوا إن المهمة الأساس هي «تطوير مشاريع مشتركة مع الأردن» و١٤ بالمئة قالوا إن مهمتها الأساس هي «تطوير العلاقات الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية».

لقاء بوتين – بينيت في الكرملين يوم ٢٢ تشرين الأول الماضي. (إب.أ)

روسيا الأكثر أهمية بعد الولايات المتحدة

تبيّن نتائج الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي لا يمنح إسرائيل مكانة متقدمة في المنظومة الدولية، إذ تحصل إسرائيل - وفق نتائج الاستطلاع - على تقدير بدرجة ٥,٨٥ من أصل ١٠ من حيث مكانتها الدولية، بينما لا يعتبر هذه المكانة «جيدة» سوى نحو ١٥ بالمئة فقط. وهذه النتيجة قريبة جداً من النتيجة التي بيّنها الاستطلاع نفسه للعام الماضي، ٢٠٢٠ (٥,٦٣).

أظهرت نتائج الاستطلاع للعام ٢٠٢١ تراجعاً حاداً في تقييم العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة، إذ انخفضت درجة تقدير هذه العلاقات من ٨,٠٥ من أصل ١٠ في العام الماضي، ٢٠٢٠، مع ٦٧ بالمئة يصفون هذه العلاقات بأنها «جيدة»، إلى ٦,٤٦ من أصل ١٠ مع أقل من ٣٥ بالمئة يعتبرون هذه العلاقات «جيدة». وتعكس هذه النتيجة الهبوط الأكثر حدة منذ العام ٢٠١٦، حين حظيت العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بتقدير بدرجة ٦,٧٦ من أصل ١٠. ويعتبر ٥٣ بالمئة من الإسرائيليين أن إدارة الرئيس الأميركي الحالي، جو بايدن، أسوأ من سابقتها، إدارة ترامب، بكثير بالنسبة لإسرائيل، بينما لا يرى ٣٦ بالمئة أي تغيير جدي بين الإدارتين، السابقة والحالية، فيما يعتبر ١١ بالمئة فقط أن إدارة بايدن «أفضل من إدارة ترامب بالنسبة لإسرائيل».

في تدريج «الدول الأكثر أهمية لإسرائيل، بعد الولايات المتحدة؟»، فازت روسيا بالمرتبة الأولى، تلتها ألمانيا، ثم بريطانيا، ثم الصين، ثم مصر، ثم فرنسا، ثم الأردن. وتقترب هذه النتائج من تلك التي ظهرت في استطلاع العام الماضي، ٢٠٢٠، باستثناء الارتفاع في أهمية الأردن بالنسبة لإسرائيل - من ٧ بالمئة في العام ٢٠٢٠ إلى ١٢ بالمئة في العام الحالي، مقابل هبوط في أهمية السعودية - من ٨ بالمئة في العام ٢٠٢٠ إلى ٣ بالمئة فقط في العام الحالي.

يرى الجمهور الإسرائيلي أهمية كبيرة في تعزيز الحكومة الإسرائيلية لوزارة خارجيتها ورفع مكانتها (٧,١٠ من أصل ١٠، مقابل ٦,٦٦ من أصل ١٠ في العام الماضي)، كما ينظر بأهمية كبيرة إلى رفع مستوى التعاون الدولي وتوحيد الجهود في مواجهة أزمة المناخ ومعالجتها (٧,٠٣ من أصل ١٠)، بينما ينظر بأهمية أقل إلى تحسين العلاقات مع دول الاتحاد الأوروبي ومع دول حوض البحر المتوسط (٦,٩٩) ومع الدول العربية (٦,٨٣). أما السلام مع الشعب الفلسطيني، فيقع في أدنى سلم اهتمام الجمهور الإسرائيلي، بواقع ٥,٦٤ درجة فقط من أصل ١٠. وتعكس هذه النتيجة حقيقة التراجع المستمر في هذا المجال منذ العام ٢٠١٩ بصورة خاصة.

يولي الجمهور الإسرائيلي، بحسب ما تبينه نتائج الاستطلاع، أهمية كبيرة لإنشاء إطار إقليمي للتعاون من أجل مواجهة أزمة المناخ في الشرق الأوسط وفي حوض البحر المتوسط. وقد منح ٣٠ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع مثل هذه المبادرة تقديراً بدرجة ١٠، من أصل ١٠. لكن هذا الجمهور منقسم حول السؤال فيما إذا كانت هوية النظام الحاكم في دولة ما تشكل عاملاً مؤثراً ومقرراً في خيار إسرائيل إقامة علاقات معها أم لا: قال ٤٣ بالمئة إن على إسرائيل «الاستثمار في إنشاء وتطوير علاقات مع دول ديمقراطية»، بينما قال ٤٢ بالمئة إن «هوية النظام الحاكم في دولة ما ينبغي أن يكون أحد الاعتبارات». كانت النسبة الأعلى في هذا الاستطلاع كله (٦٤ بالمئة) تلك التي شكلت أغلبية كبيرة من الإسرائيليين الذين يقولون إن على دولة إسرائيل حظر بيع المعدات التكنولوجية الإسرائيلية للأنظمة التي تستخدمها في قمع شعوبها ودوس حقوق الإنسان، بينما قال ١٢ بالمئة إنه «لا مانع من بيع هذه المعدات التكنولوجية لهذه الأنظمة».

في موضوع جائحة كورونا ومعالجتها، قال ٤٥ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إن على دولة إسرائيل تقديم المساعدة لدول أخرى في هذا المجال (مقابل ٢٣ بالمئة فقط في استطلاع العام الماضي)، بينما قال ٤٣ بالمئة إنهم يفضلون أن توظف دولة إسرائيل كل جهودها في معالجة جائحة كورونا لديها هي فقط (مقابل ٦٣ بالمئة في العام الماضي).

إسرائيل جزء من الشرق الأوسط

إلى أية منطقة تنتمي إسرائيل؟ هذا سؤال كثيراً ما يشغل بال الإسرائيليين ويستحوذ على قدر غير قليل من تفكيرهم وسجالهم، إذ يعبرون من خلاله عن خياراتهم وتفضيلاتهم ليس السياسية فقط، وربما ليس السياسية إطلاقاً، وإنما الثقافية والعاطفية، بما تستبطنه من رؤية ذاتية وحالة وجدانية ونفسية، بصورة أساسية.

في الإجابة على هذا السؤال، جاءت نتائج الاستطلاع على النحو التالي: ٢٣ بالمئة قالوا إن إسرائيل تنتمي إلى أوروبا، ٢٢ بالمئة قالوا إلى دول حوض المتوسط و٣٢ بالمئة قالوا إنها تنتمي إلى دول الشرق الأوسط. وهذه النتيجة الأخيرة تعكس ارتفاعاً طفيفاً عما كانت عليه في العام الماضي (٢٩ بالمئة). وهو منحى يتعزز في السنوات الأخيرة باستمرار، مما يعكس سيرورة انتشار وتجذر قناعة في المجتمع الإسرائيلي بأن إسرائيل ليست «دولة غربية» بل دولة شرق أوسطية، ليس من حيث الجغرافيا فحسب، وإنما من حيث المقومات الأخرى أيضاً، وهو ما كان يلقى معارضة واسعة وحادة في المجتمع الإسرائيلي سابقاً.

غالبية الجمهور الإسرائيلي (٤٦ بالمئة) تعتبر الاتحاد الأوروبي «خصماً لإسرائيل»، مقابل ٤٣ بالمئة في استطلاع العام ٢٠٢٠، بينما يعتبره ٢٤ بالمئة فقط «صديقاً لإسرائيل»، مقابل ٢٩ بالمئة في استطلاع العام الماضي. وترى غالبية كبيرة (٦١ بالمئة) أن على إسرائيل العمل لتحسين علاقاتها مع تركيا، وهذه النسبة تشهد ارتفاعاً منذ العام ٢٠١٩، بينما يعارض ذلك ٢٨ بالمئة.

بمرور سنة على «اتفاقيات أبراهام»، لا يزال الجمهور الإسرائيلي منقسماً على نفسه بشأن أهمية هذه الاتفاقيات وانعكاساتها على مكانة إسرائيل الإقليمية - ٣٤ بالمئة يعتقدون بأن هذه الاتفاقيات تشكل نقطة تحول في مدى تقبل إسرائيل في الشرق الأوسط، مقابل ٣١ بالمئة يرون أن مكانة إسرائيل الإقليمية لم تتغير بفضل هذه الاتفاقيات. لكن الأكثر لفتاً للانتباه هنا هو حقيقة أن ٣٥ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع لم يعبروا عن أي رأي في هذا الموضوع.

الدولتان العربيتان اللتان تستقطبان الدرجة الأعلى من اهتمام الجمهور الإسرائيلي ورغبته في زيارتهما هما: الإمارات العربية المتحدة والمغرب (١٠ بالمئة)، تليهما: لبنان (٧ بالمئة)، مصر (٦ بالمئة)، السعودية (٣ بالمئة) والأردن (٢,٨ بالمئة). لكن نحو نصف الإسرائيليين (٤٨ بالمئة) غير معنيين بزيارة أية دولة عربية، على الإطلاق، وهو ما يعكس ارتفاعاً ملحوظاً عما كانت عليه نسبة هؤلاء في العام الماضي (٤٢ بالمئة).

أما فيما يخص المشروع النووي الإيراني (وهو موضوع لا يغيب عن أي استطلاع للرأي العام في إسرائيل)، فقد قال ٣٤ بالمئة من المشاركين في الاستطلاع إنه ينبغي على إسرائيل «تركيز جهودها في إنشاء تحالف مع دول الشرق الأوسط» لمواجهة «الخطر النووي الإيراني»، بينما قال ٣١ بالمئة إن عليها أن «تركز جهودها في عملية عسكرية مستقلة»، فيما قال ١٧ بالمئة فقط إن عليها مساندة ودعم الجهود الدولية الرامية إلى تجديد وتحسين الاتفاق النووي مع إيران.

هل فعلاً سيتم تدوير الحكم في إسرائيل ويصل لابيد لرئاسة الحكومة؟ (عرض لمعنى «حكومة التدوير»)

كتب وليد حبّاس:

بعد عامين من عدم الاستقرار السياسي، تشكلت الحكومة الإسرائيلية الحالية بناء على اتفاق تدوير (مناوبة) بحيث يتم تنصيب نفتالي بينيت رئيسا للحكومة لمدة عامين فقط، وبتاريخ ٢٧ آب ٢٠٢٣ سيخلفه رئيس حكومة جديد، هو يائير لابيد. بتاريخ ٢٨ تشرين الأول، أي بعد مرور أربعة أشهر على عمر الحكومة، نشر الاعلام الإسرائيلي تصريحات مسربة لبينيت، والتي بموجبها يشكك في قيام هذا التدوير، ويرى أن مستقبل الحكومة هو الانهيار قبل أن يحل موعد ولاية لابيد. هذا التصريح المسرب أعاد إلى الأذهان اتفاق التدوير الذي حصل في العام السابق بين بنيامين نتنياهو وبيني غانتس، عندما استطاع نتنياهو بكل سهولة الإخلال بالاتفاق، ومنع وصول غانتس إلى رئاسة الحكومة في تصرف سياسي أناني قام نتنياهو من خلاله بجر دولة إسرائيل إلى جولة انتخابات جديدة على أمل أن يتم إعادة انتخابه ويبقى في موقعه.

في هذا التقرير سنتوقف عند مفهوم حكومة التدوير، والمسوغات القانونية التي من شأنها أن تضمن تنفيذه وتلك التي يمكن التلاعب بها بهدف الحيلولة دون تنفيذه.

في العام ١٩٦٨، صادق الكنيست على قانون أساس الحكومة والذي يحدد طريقة تركيب الحكومة الإسرائيلية. حسب هذا القانون، فإن رئيس الحكومة هو عضو الكنيست الذي يتمكن من حث ٦١ عضو كنيست على الأقل من أصل ١٢٠ عضوا لتكليفه بتشكيل حكومة. هذا يعني أن نظام الحكم في إسرائيل هو نظام برلماني حزبي، بحيث أن الإسرائيليين لا يختارون رئيس الحكومة، والذي يعتبر رأس السلطة التنفيذية والرجل الأقوى في إسرائيل، بشكل مباشر. تُستثنى من ذلك الفترة ما بين العام ١٩٩٢ والعام ٢٠١١ حيث عدلت إسرائيل قانون الأساس ليتم انتخاب رئيس الحكومة بشكل مباشر قبل أن تعود مرة أخرى إلى الطريقة غير المباشرة.

يمكن القول إنه حتى منتصف الثمانينيات، كانت التركيبة الحزبية في إسرائيل تقوم على منافسة ما بين حزبين رئيسيين كبيرين، هما حزب المعراخ (أو حزب العمل اليساري) وحزب الليكود اليميني. وعليه، كان يسهل على الحزب الذي يحظى بتمثيل كبير في الكنيست أن يتحالف مع أحزاب صغيرة مقربة منه لتشكيل حكومة. لكن مع تصاعد التقاطبات السياسية، والتصدعات الاجتماعية داخل إسرائيل، بدأت فكرة الحزب الكبير تتراجع لصالح فسيفساء من الأحزاب التي لا تستطيع أن تشكل حكومة بنفسها، وإنما تحتاج إلى بناء تحالفات معقدة. ولأن الحجم السياسي للأحزاب بدأ يتراجع مقابل ازدياد في عدد الأحزاب التي تتجاوز نسبة الحسم، فإن تشكيل الحكومة الإسرائيلية أصبح مهمة أصعب من ذي قبل، بل وتنطوي على تنازلات وتجاذبات داخلية. مثلا، في العام ١٩٨٤، حصل حزب العمل بقيادة شمعون بيريس على ٤٤ مقعدا، بينما حصل الليكود على ٤١ مقعدا فقط. لم يتمكن أي من الحزبين من تشكيل حكومة تقوم على ٦١ مقعدا، الأمر الذي دفع رئيس الدولة في حينه، حاييم هيرتسوغ، إلى استدخال مفهوم حكومة التدوير إلى الحياة السياسية الاسرائيلية.

وحكومة التدوير هي مفهوم مختلف قانونيا عن حكومة التبادل التي يستخدمها بينيت ولابيد في الدورة الحالية. تقوم فكرة حكومة التدوير التي جاء بها هيرتسوغ على اتفاق سياسي بدون أن يكون لذلك أي ضمانات قانونية. بموجب الاتفاق ما بين بيريس وشامير، كان يتوجب على بيريس أن يشكل حكومة جديدة، ثم يقدم استقالته طوعا بعد عام ونصف العام بعد أن يرشح خليفته شامير لتشكيل حكومة جديدة بدون أن تذهب إسرائيل إلى جولة انتخابات. لم يكن هنا ما يلزم بيريس قانونيا بتقديم استقالته، ومع ذلك، فضل أن يحترم الاتفاق السياسي وبالفعل تم التدوير. قانونيا، هذا يعني أن الفترة ما بين العام ١٩٨٤ والعام ١٩٨٨، شهدت حكومتين، وهما الحكومة الـ ٢١ برئاسة بيريس والحكومة الـ ٢٢ برئاسة شامير.

الحكومة التبادلية

المرة الثانية التي وصلت فيها إسرائيل إلى طريق مسدود وعجزت كافة الأحزاب عن تشكيل حكومة إسرائيلية كانت في العام ٢٠٢٠. فبعد ثلاث جولات انتخابية فاشلة، اتفق بنيامين نتنياهو (عن حزب الليكود) وبيني غانتس (عن تحالف «أزرق أبيض») على تشكيل حكومة تدوير. لكن غانتس الذي كان لا يثق بنية نتنياهو احترام الاتفاق، أراد أن يتم تعديل قانون أساس الحكومة لوضع ضمانات قانونية توجب نتنياهو باحترام التدوير. أما نتنياهو الذي كان يسعى بكل قوته للبقاء في حكمه فقد وافق على إجراء هذا التعديل. بموجب الاتفاق من العام ٢٠٢٠، تم تعديل قانون أساس الحكومة لينص على طريقة التدوير الجديدة والتي يمكن تسميتها حكومة تبادلية. المستجد الذي تقوم عليه الحكومة التبادلية هو أن نتنياهو غير مضطر إلى تقديم استقالته كما فعل بيريس العام ١٩٨٦ ليحل خليفته مكانه، وإنما تنتهي ولايته تلقائياً في الموعد المنصوص عليه في الاتفاق. وعليه، كان من المفترض أن تنتهي ولاية نتنياهو في الحكومة بتاريخ ١٧ تشرين الثاني من العام ٢٠٢١، وأن يبدأ غانتس بقيادة نفس الحكومة في هذا اليوم. وقد تم تعديل قانون أساس الحكومة لينص صراحة على شرطين، إذا تحقق أحدهما سوف لن يتولى غانتس دوره في الحكومة التبادلية وهما: أولا، في حال تم حل الكنيست لأي سبب كان، وثانيا في حال فشلت الحكومة في إقرار الموازنة العامة. وبالفعل منع نتنياهو غانتس من الوصول إلى رئاسة الحكومة بمجرد أنه عرقل كل الجهود لتقديم مقترح موازنة عامة بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠٢٠، فذهبت إسرائيل إلى جولة انتخابات جديدة.

اليوم، هناك حكومة جديدة، وهي الثانية في تاريخ إسرائيل التي تقوم على قاعدة الحكومة التبادلية بموجب التعديل الذي حصل على قانون أساس الحكومة، وهي حكومة بينيت- لابيد. بيد أن لابيد الذي سمح لبينيت بتولي رئاسة الحكومة أولا، كان قد استخلص العبر من الغبن الذي وقع فيه غانتس قبل عام، وعليه وضع شروطا أخرى للحيلولة دون أن يقوم بينيت بإفشال التدوير كما فعل نتنياهو. أولا، وضع لابيد شرطا بموجبه إذا قام عضوا كنيست من حزب بينيت (حزب «يمينا») بالتصويت لصالح حل الكنيست، فإن لابيد نفسه سيصبح فورا رئيس الحكومة الانتقالية التي ستتحضر لعقد جولة انتخابات جديدة. ثانيا، تم وضع عقوبات على الطرف الذي يدعم حل الكنيست أو يعرقل التدوير والتي قد تصل إلى حرمانه من المشاركة في انتخابات الكنيست القادمة. هذه تعتبر نقطة قوة تضمن تماسك الائتلاف الحالي والذي يراه الكثيرون على أنه هش. لكن تبقى قضية واحدة ينص عليها قانون أساس الحكومة المعدل والتي قد تسقط الحكومة وتحول دون قدرة لابيد على الوصول إلى رئاسة الحكومة، وهي إقرار الميزانية العامة.

في أثناء دورة الحكومة الحالية، هناك محطتان مهمتان ومصيريتان، وهما موعد إقرار الميزانية والذي يأتي مرة كل عامين. المرة الأولى كانت في بداية ولاية الحكومة حيث كانت هناك مصلحة مشتركة لكل من لابيد وبينيت بالمصادقة على الميزانية. لكن المحطة الثانية ستحل بعد عامين، وقبيل تولي لابيد لدوره في الحكومة. ثمة العديد من الأسباب التي قد تؤدي إلى إفشال إقرار الميزانية في المحطة الثانية، أي بعد عامين. ويمكن أن يلعب أعضاء هامشيون في الائتلاف دورا في إسقاطها. وعليه أصرّ لابيد على وضع بنود ضمن الاتفاقيات الحكومية تلزم الأطراف بإبداء ليونة في موضوع الموازنة القادمة.

اليوم، الشيء الوحيد الذي يمكن الإشارة إليه بكل وضوح هو أن موعد تسلم لابيد لدوره في رئاسة الحكومة هو ٢٧ آب ٢٠٢٣. لكن تحقيق التدوير هو مسألة مفتوحة على كل الخيارات، سيما وأن إقرار الميزانية هو محطة لإعادة التجاذبات وخلالها تقوم كل أحزاب الائتلاف الحكومي بإعادة النظر في الاتفاقيات الائتلافية وتسعى إلى تحقيق مكاسب أخرى كشرط للموافقة على الميزانية.

بالعودة إلى تصريحات بينيت حول تشكيكه في حصول تدوير بتاريخ ٢٧ آب ٢٠٢٣، فإنه أوضح أن أقواله قيلت في سياق مختلف وأعاد التأكيد على التزامه الأخلاقي مع لابيد. لكن هذه التفاصيل التي ستتحول إلى مشهد أساسي في الحياة السياسية الإسرائيلية مستقبلا تشير إلى عدة أمور مهمة لا بد أن نختم بها:

أولا، انتهاء عهد الأحزاب الكبرى والقادرة على حسم قضية تشكيل الحكومة الإسرائيلية. ما نراه اليوم أن المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل ينطوي على العديد من الأحزاب المتوسطة والصغيرة الحجم والتي تلعب جميعها، بما فيها العربية، دورا يكاد يكون متساوياً من حيث قدرتها على المناورة.

ثانيا، تلعب الأيديولوجيا السياسية والهويات الدينية دوراً أساسياً في حسم التجاذبات بين الأحزاب الصغيرة هذه.

ثالثا، بإمكان المعارضة أن تؤثر بشكل أكبر على مصير الحكومة من خلال تحقيق اختراق واستمالة أحد أحزاب الائتلاف، خصوصا عندما تحين لحظات إقرار الموازنة.

رابعاً، إلى أن تخرج إسرائيل من دوامة الأزمة الداخلية والتي تعيد إنتاج نفسها باستمرار في ظل عدم وجود أحزاب كبيرة، يمكن التقدير بأن المسألة الفلسطينية ستظل هامشية على جدول أعمال الحكومة باعتبارها قضية مصيرية يمكن أن تفكك الحكومة من داخلها.

تقرير رسمي: الغالبية الساحقة من الوزارات والهيئات الإسرائيلية فشلت في تحضير خطط لمواجهة أزمة المناخ المتفاقمة!

صورة أرشيفية لمحطة طاقة في الخضيرة. (فلاش ٩٠)

كتب هشام نفاع:

قوبل تقرير رسمي إسرائيلي جديد حول شكل ومدى الاستعدادات الحكومية لمواجهة أزمة المناخ بتغطية استثنائيّة وحتى بقلقٍ غير مسبوق، سواء في وسائل الإعلام أو لدى الجهات الناشطة والمهتمّة بجودة البيئة، إذ أنه ركّز الضوء على المخاطر التي باتت معروفة للمهتمّين والدارسين، ولكنه وضعها في سياق فشل الحكومات الإسرائيلية المتراكم ليس في حماية البيئة فقط، بل أيضاً في حماية المواطنين. وصفحات التقرير تقدّم صورةً لمخاطر في ازدياد وتفاقم، ويكاد لا يوجد قطاع مدنيّ واحد لا يعاني من مصاعب ومشاكل وقصور في الأداء، مما يحمل تهديدات حقيقية في المستويات المنظورة والوسطى والاستراتيجية.

هذا التقرير الخاصّ الذي صاغه مراقب الدولة حول موضوع أنشطة حكومة إسرائيل واستعداداتها لأزمة المناخ، وُضع على طاولة الكنيست، وعُرض على الجمهور عشيّة انعقاد لجنة المناخ العالميّة التي تلتئم مطلع شهر تشرين الثاني الحالي، في أوج حقبة يتّخذ فيها العالم قرارات سياسيّة حاسمة ستؤثر تأثيرا بالغا على الطريقة التي سنواجه فيها هذه الأزمة العالمية، التي يُتوقّع أن ترافقنا في العقود القريبة، كما جاء في المقدّمة.

يقول المراقب إن التقرير الحالي يتميّز بأبعاد عدة؛ أولها أنّ رقابة الدولة قد ارتأت معالجة هذا الموضوع الآخذ بالتشكّل من خلال طرح رؤية مستقبلية رغبةً في وضع مستند شامل بأيدي صنّاع القرار، كي يساعدهم على التهيؤ لهذه المسألة متعدّدة الأبعاد ومواجهتها. ثانيا، يشمل التقرير تحليلاً للمخاطر في مجالات مختلفة، لا سيّما مخاطر ماليّة، وأخرى تتعلق بالحيّز المادي، ومخاطر جيو-سياسية، ويشير إلى ضرورة دمج هذه المخاطر في مجمل التهديدات القوميّة، وفي معالجة مجمل المواضيع الاستراتيجية التي تقع مسؤوليتها على عاتق الحكومة. ثالثا: تتعامل فصول التقرير مع هذه القضيّة في عدد من الأصعدة: الصعيد الذي يشمل العديد من الوزارات والهيئات الجماهيرية العامة؛ الصعيد القطاعي- العام، الخاص والمدنيّ؛ الصعيد الذي يشمل قطاعات اقتصاديّة كالطاقة والمواصلات؛ والصعيد الدوليّ. هذه الأصعدة تتداخل فيما بينها وتستوفي فحصاً شاملاً للموضوع. رابعا: يشمل فصل التلخيص في هذا التقرير - فيما يشمل-تحليل الفجوات التنظيمية والأدائية التي تمكّن مواجهتها من تحسين أداء الحكومة عند معالجتها لموضوع المناخ، حيث أن رقابة الدولة تتقصى أثر المشاكل الجذرية.

أزمة المناخ تحمل أخطاراً غير متوقعة من الناحية الأمنية

جزم التقرير بأن معظم الوزارات والمديريات الحكومية لم تحضّر أية خطة على الإطلاق للتعامل مع أزمة المناخ. وحدّد ٨٤٪ منها كمن قصّرت في هذا. بل إن ٩٠٪ من تلك الهيئات لم تكلّف نفسها عناء الاتصال بوزارة المالية لتلقي ميزانيات مقرّة لهذا الغرض. وحتى «الخطة الوطنية للصحة والبيئة»، التي أقرتها الحكومة في شهر آذار ٢٠١٦، قبل نحو ٥ أعوام، لم تقدّم حتى الآن إلى وزيري الصحة وحماية البيئة لنيل التعقيب والموافقة عليها ولم يتم تقديمها للغرض الإقرار النهائي الى الحكومة.

تطرّق هذا التقرير إلى ما يحظى بالأهمية الكبرى والاهتمام الأكبر لدى الإسرائيليين: أي الأمن. فقد ذكر المراقب أنه حتى من الناحية الأمنية، تحمل أزمة المناخ أخطاراً غير متوقعة على إسرائيل. وكشف أنه فقط في العام ٢٠٢٠، بدأت وزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي في دراسة كيفية تأثير تغير المناخ عليهما. ومع ذلك، فحتى تموز من العام الجاري، ٢٠٢١، ما زال الاستعداد للأزمات في مرحلة الفحص والدراسة الأولية لا أكثر، ولم يتم بعد تشكيل طواقم عمل لصياغة خطط عمل ملموسة من شأنها معالجة المخاطر المتعلقة بنظام الدفاع في السنوات القادمة، كجزء من خطة متعددة السنوات وعلى المدى المتوسط إلى الطويل.

ويشير التقرير إلى العناصر المركزية المقلقة من ناحية أمنيّة كما تعرفها المنظومة العسكرية والأمنية، كالتالي: الخوف من النشاط في بيئة تسودها درجات حرارة عالية وظروف بيئية قاسية؛ زيادة كبيرة في المهام والأعباء لحماية الجبهة الداخلية المدنية في ظروف الظواهر الجوية الشديدة التطرّف؛ وتكييف البنية التحتية والمرافق مع الظروف المناخية المتغيرة غير المستقرة. من جانب آخر نبّه التقرير الى الجغرافيا الاستراتيجية وتأثيرها على استقرار المنطقة والأنظمة وتفاقم الأزمات القائمة. وفي هذا الصدد حذّر من المخاطر التي قد تأتي من جهة دول أخرى، بما في ذلك انهيار دول، وموجات ضخمة من اللاجئين، وتوترات أمنية.

يضع التقرير الإسرائيلي معطياته ومستخلصاته في السياق العالمي: فيكتب أنه منذ العام ١٩٦١ كان هناك انخفاض بنسبة ٢١٪ في الناتج الزراعي العالمي بسبب التغيّر المناخي، والذي لا يؤثر على المحاصيل فقط بل أيضاً على العمال. فمن فحص أجرته وزارة الزراعة مؤخراً تبيّن أن الأضرار الاقتصادية التي لحقت بإسرائيل بسبب الكوارث الطبيعية في العقد الماضي بلغت قيمتها ٣,٥ مليار شيكل حتى الآن، وهو مبلغ يشمل الإصابات الجسدية وأضرار الممتلكات الخاصة والعامة وكذلك البنية التحتية. التقدير الذي يبشر أيضاً بالتغيرات في السنوات الأخيرة هو تقدير «صندوق الأضرار الطبيعية»، حيث قدّر إجمالي مطالبات المزارعين بالتعويض للعامين ٢٠١٨ و٢٠١٩، عن الأضرار الطبيعية، بحوالي ٣٠٠ مليون شيكل كل عام - بزيادة حوالي ٤٥٪ مقارنة بالسنوات السابقة.

ازدياد متفاقم لانقطاع التيار الكهربائي بسبب حدّة الطقس

كذلك، يحذر المراقب من أن الآثار غير المباشرة لتغير المناخ يمكن أن تنعكس أيضاً على ازدياد متفاقم لانقطاع التيار الكهربائي خلال حلول الظواهر الجوية الشديدة. فمن جهة ستكون هناك زيادة ملحوظة في الطلب على الكهرباء، وليس فقط في فصلي الشتاء والصيف، بل أيضاً في الفترات الانتقالية. من جهة أخرى، تشير البيانات التي تم جمعها إلى انخفاض إنتاج الكهرباء في الأيام الحارة بشكل ملحوظ. وخلص التقرير إلى أن «النتيجة ستكون الوصول إلى ذروة في الطلب على الكهرباء، وهو الأمر الذي يشكل خطراً متزايداً لحدوث اضطرابات في إمدادات الكهرباء».

وتطرقت التحليلات في هذا الشأن إلى المعلومات التي قدمتها شركة الكهرباء رداً على طلب المراقب في آب الماضي، ولفتت إلى أن هناك توقعات «بزيادة الطلب على الكهرباء وإلحاق أضرار بالبنية التحتية للكهرباء بما في ذلك المحطات الفرعية وخطوط النقل والتوزيع، وفي الحالات المتطرّفة إلحاق أضرار بمحطات إنتاج الكهرباء». كذلك، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر والفيضانات المتزايدة والرياح الشديدة «قد تلحق أضراراً مؤقتة أو دائمة بمحطات الطاقة التابعة لشركة الكهرباء الموجودة في المناطق الساحلية ومحطات الطاقة وخطوط الطاقة ومحطات التحويل الفرعية الموجودة في داخل البلاد». وأشار التقرير إلى أن التغير المناخي قد يتضمن زيادة في عدد موجات الجفاف وموجات الحرارة، مما قد يلحق الضرر أيضاً بالبنية التحتية لشبكة إنتاج وتوزيع لكهرباء ويسبب أيضاً زيادة في وتيرة الحرائق الكبيرة، بما في ذلك ما يُعرف بـ«العواصف النارية».

يبيّن التقرير أنه مقارنة مع قائمة الدول الـ٢٩ في منظمة OECD، تحتل إسرائيل المرتبة الأولى في القائمة مع اعلى نسبة انبعاث للفرد. ورغم مساحتها الصغيرة فالانبعاثات فيها تشبه دولة متوسطة. واشار إلى أنه خلافاً للدول الاخرى، لم تحدد وزارة الطاقة هدفا للتحول الى الطاقة النظيفة المتجددة حتى العام ٢٠٥٠. وبشأن خفض الانبعاثات تم إقرار هدف، ولكن لم تقدم الوزارة معلومات مفصلة في الخطة التي نشرتها في نيسان ٢٠٢١ حول كيفية تطبيق نيتها للتوصل إلى ذلك الهدف.

ويذكّر التقرير أنه: على أساس أبحاث علميّة تراكمت في العقود الأخيرة، يتبلور إدراك عالمي بأنّ استمرار انبعاث غازات الدفيئة بالأحجام الحالية سيؤدي إلى ارتفاع تركيزها في الغلاف الجوي، ومن ثم إلى تغييرات مناخية حادة؛ وستترتب على ذلك أزمة آخذة بالتشكل تشمل دولاً وقطاعات مختلفة، والتي ستؤدي إلى تدهور اقتصاديّ، وصحّي، وبيئي عالمي؛ وأنّ منع تحقّق هذا السيناريو يتطلّب نشاطا عالميا شاملا لتقليص انبعاث غازات الدفيئة من خلال الانتقال إلى اقتصاد خال من الكربون.

المواجهة الناجعة لتقليص غازات الدفيئة والتهيؤ للأضرار المناخية، تتطلّب تغييرا في المفاهيم والتصورات، لا تشكّل بحسبها أزمة المناخ موضوعا بيئيا بل أزمة بنيويّة- هيكليّة تهدّد العديد من المنظومات الحياتيّة، وعليه فهي ترتبط بمجمل الأنشطة الحكوميّة. فبينما جرى في الكثير من الدول الإعلان عن حالة طوارئ مناخيّة، وشُرِع باتخاذ خطوات على المستويين الوطنيّ والمحليّ من خلال الإدراك بأنّ أزمة المناخ تشكّل مركّباً مهماً في خارطة المخاطر، لم يحدث هذا في إسرائيل بعد.

وبكلمات التقرير: لقد تمخض النشاط الرقابيّ عن عدد من النواتج التي تظهر أنّ التغيير في المفاهيم والتصورات لم يحصل بعد في دولة إسرائيل؛ وأن الأجسام التي اتخذت إجراءات من أجل تحسين عملية التهيؤ للأزمة المناخية قليلة؛ وأنّ إسرائيل من الدول القليلة في العالم التي لم تشرع بعد بالعمل على أساس خطة استعداد قوميّة مموّلة ومصادق عليها، على الرغم من أنّها تقع في منطقة معرضة لمخاطر كبيرة، وعليه فهي معرّضة لمزيد من مخاطر التغيرات المناخية؛ وتبيّن أنّ أزمة المناخ لم تشكل بعد جزءا من خارطة التهديدات القوميّة؛ ولم يجر بعد تطبيق الخطوات اللازمة للحدّ من انبعاث غازات الدفيئة، وأعاقت خلافات بين الوزارات (وما زالت تعيق) قدرة إسرائيل على الوفاء بتعهّداتها وغاياتها في مجال تقليص كميّات غازات الدفيئة المنبعثة، والانتقال إلى استخدام الطاقة المتجدّدة؛ ولم يجر بعد في إسرائيل تذوّت المخاطر الكامنة في التغيير المناخي وتأثيراتها على الاقتصاد وعلى الجهاز الماليّ؛ وما زالت إسرائيل تقبع في أسفل القائمة من بين الدول التي قمنا باستعراضها في مجال التجديد والابتكار المناخي.

التوصية: اقتصاد يقلّ فيه استخدام الكربون وانتقال إلى طاقة خضراء

يوصي التقرير الرقابي بفحص الصعوبات في البنية التنظيميّة والأدائية القائمة، ومن بينها تشتيت الصلاحيات بين جهات حكومية عديدة وتجزئة كل واحد من سبل معالجة أزمة المناخ؛ وفجوة هيكلية بين مسؤولية الجسم العامّ عن مجال معين وبين صلاحيّته للعمل في هذا المجال. كلّ هذه الأمور تصعّب على تسوية التوتّر القائم بين الغايات الجماهيريّة العامة المختلفة والحسم فيما بينها. ويوصي أيضا بوجوب تحديد الانشغال بأزمة المناخ كغاية جوهريّة، يقع على عاتق الحكومة بمجمل الوزارات، وأنّ الموضوع سيعالَج من خلال هيئة قومية تمكّن من الحسم على أساس التوازن بين مصالح عامّة متصادمة، ومسارات اتخاذ قرارات في ظروف عدم اليقين، والتي قد تفضي إلى إدخال تغيير جذريّ في القطاع الاقتصاديّ.

وهو يقدّر بأن هذا الأمر سيُساهم في تحسين التخطيط الحكوميّ طويل الأمد برؤية شاملة، في سبيل التوجه نحو اقتصاد يقلّ فيه استخدام الكربون، ويقوم بدمج اعتبارات مناخية في عمل الحكومة. وهنا قدّم التقرير توصية إضافيّة تتمثّل في تعزيز البنية التحتيّة المعلوماتية العلمية والاقتصادية والتكنولوجية المطلوبة لهذا الأمر، والعمل على أن تقوم البنى التحتية والموارد القومية والتمويل العامّ والخاصّ بدعم انتقال دولة إسرائيل الى اقتصاد يقل فيه استخدام الكربون، والدفع نحو قيام الدولة بما هو مطلوب كي تفي بتعهداتها وغاياتها في مجال تقليص انبعاث غازات الدفيئة.

في ملخص الأمر، كما يكتب المراقب، ثمة تحدّ أمام الحكومة في إسرائيل يتمثّل في مسائل إدارة المخاطر على المستوى القومي، وضرورة رسم مسار يفضي إلى بناء اقتصاد يقلّ فيه استخدام الكربون، والنموّ الأخضر، والانتقال إلى طاقة خضراء من ناحية، والاستعداد الأمثل - من الناحية الأخرى- للمخاطر المترتّبة على التغييرات المناخية على مستوى الفرد، والموارد والطبيعة.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية